اشترطتها لقبول منصبه الجديد (**دافار**، ١٩٨١/١٢/٢). وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥، داهم رجال الضريبة والجمارك عيادات خمسة عشر طبيباً في غزة واعتقلوا بعضهم. واتفق الأطباء المعتقلون على عدم الدفع مطلقاً وانتظار قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية بهذا الشأن. وأثناء التحقيق وجهت تهمة التحريض إلى الدكتور علي أبوعفش. وفي ١٩٨١/١١/٢٦، أجريت له محاكمة عسكرية سريعة قررت توقيفه لمدة أسبوع. وبعد انتهاء الأسبوع، واجه محكمة عسكرية أخرى قررت تغريمه بدفع ١٥ ألف شيكل مقابل الافراج عنه لمدة شهر، وكفالة بمبلغ أربعة آلاف شيكل أو حبسه لمدة شهر لحين محاكمته. ولكنه رفض التوقيع على الكفالة ورفض دفع مبالغ الضريبة، وأعلن عن استعداده للبقاء رهن الاعتقال (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وإثر هذه الأحداث اجتمعت الجمعية الطبية والادارة والهيئة العامة، بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦، وقررت الاضراب المفتوح حتى تتحقق المطالب التالية:

ـ الافراج عن الدكتور علي أبوعفش بدون قيد أو شرط.

ـ رفض دفع الضريبة والمطالبة بإلغائها إلى حين صدور قرار المحكمة العليا الاسرائيلية، وعندها سيكون للأطباء وقفة بصدد القرار.

ـ تحسين مرتبات الأطباء وصيادلة المستشفيات.

ـ توظيف عدد من الأطباء الخريجين، خاصة وأن هناك أربعين وظيفة شاغرة لم يتم توظيف أطباء فيها (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠، استدعى الحاكم العسكري في غزة وخان يونس بعض الصيادلة إلى مقر الحكم العسكري وأمرهم بفتح صيدلياتهم وإلا سيتم فتحها بالقوة، ولكن الصيادلة رفضوا التهديد ورفضوا فتحها مؤكدين تمسكهم بالمطالب العادلة للجمعية. وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١، قامت قوات من الجيش الاسرائيلي بكسر أقفال الصيدليات وتركتها مفتوحة أمام المارة. وفي اليوم ذاته استدعى الحاكم العسكري الأطباء إلى مقره وقام بتهديد الأطباء المتعاقدين بشكل فردي بالفصل عن العمل، وعرض على عدد من الأطباء التوقيع على عريضة يعلنون فيها أنهم ضد الاضراب.

ولكن الأطباء أكدوا على وحدتهم وعدالة مطالب الجمعية ورفضوا الابتزاز ومحاولات كسر الاضراب (**القدس**، ١٩٨١/١٢/١). ورداً على هذا التهديد قررت الهيئة العامة للجمعية الطبية العربية ما يلي:

١ ـ الاعتصام في مقر الجمعية ابتداءً من صباح يوم ١٩٨١/١٢/١، ولمدة ٢٤ ساعة يومياً لجميع الأطباء والصيادلة الذي يعملون في المستشفيات والمستوصفات الحكومية، باستثناء الحالات الطارئة والولادة، وذلك حرصاً على مصلحة المواطنين.

٢ ـ قرر أطباء الوكالة الاضراب.

٣ ـ قرر الأطباء البيطريون الاضراب (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢، استدعى الحاكم العسكري أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية الطبية وأخبرهم بما يلي: يقوم الأطباء بتعليق الاضراب، ومقابل ذلك يقوم هو بالافراج عن الدكتور علي أبوعفش، ولكن سيتم تقديمه للمحاكمة بعد شهر. وبالنسبة للضريبة، اقترح الحاكم العسكري أن لا يدفع الأطباء المبالغ المستحقة عليهم لمدة شهر، وبعد ذلك يدفعونها. أما عن تحسين الخدمات الصحية وتحسين رواتب الأطباء والصيادلة والموظفين أجابهم بأن ذلك يحتاج إلى المزيد من الوقت وسننظر فيه في ما بعد (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٤، أُبلغ محمود الزهار، رئيس الجمعية الطبية، بفصله من العمل. ويوم ١٩٨١/١٢/٥، أرسل الحاكم العسكري بطلب كل من الدكتور أبو اياس والدكتور زين الدين للمقابلة في إطار الضغط على المضربين وفي محاولة لكسر الاضراب. وعلى ضوء محاولات السلطات هذه، توقف الأطباء عن الذهاب للاعتصام في المستشفى وأعلنوا الاضراب العام والاعتصام لمدة ٢٤ ساعة يومياً في مقر الجمعية الطبية (**المصدر نفسه**). وتضامناً مع الأطباء والصيادلة، أعلنت نقابة المحامين ونقابة المهندسين الاضراب المفتوح عن العمل والاعتصام يومياً، كل في مقر نقابته، كما أصدر الاتحاد العام للنقابات بياناً جاء فيه:

١ ـ ان الاتحاد العام للنقابات سيرسل برقيات إلى جميع الاتحادات العمالية العربية